

اللجنة الوطنية لمكافحة

المخدرات تبدا مهمتها



○ وزير الداخلية.

وتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة
والوقاية منها.

(التفاصيل ص ٥)

عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة
المخدرات والمشكلة بقرار من
صاحب السمو رئيس الوزراء أول
اجتماعاتها أمس برئاسة وزير
الداخلية وعضوية وزير التربية
والتعليم ووزير العدل ورئيس
المؤسسة العامة للشباب والرياضة
ورئيس الجمارك والموائى
والمناطق الحرة ووكيل وزارة
الصحة والمدير العام لديوان
وزارة الداخلية.

وقد رحب الفريق الركن
الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة
وزير الداخلية بأعضاء اللجنة،
متمنيا لهم التوفيق والسداد
لإنجاز المهام المنوطة باللجنة من
أجل التصدي لمشكلة المخدرات

اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات تناقش اتفاقية دعم برنامج مكافحة

في أول اجتماعاتها:



تفصيلياً سيتم إعداده كل ثلاثة شهور.

حضر الاجتماع اللواء الشيخ دعيج بن خليفة آل خليفة وكيل وزارة الداخلية والعميد فاورق سلمان المعاودة مدير عام الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية.

المشاركة في البرنامج تنفيذ ما ورد في الخطة في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.

ولضمان سير العمل في البرنامج وفق الأهداف المرجوة والنتائج المنشودة فإن تقييماً

بتنفيذ المشروع وفق المنهج المتبع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الاستعانة بالمنظمة العالمية لمكافحة المخدرات فيما يتعلق بخطوات التقييم.

وفي إطار التعاون والتنسيق تتولى الوزارات والمؤسسات

الوطنية الاستراتيجية التي تتولى اللجنة الوزارية الإشراف عليها بهدف تخفيض الكميات المعروضة من المخدرات والعمل على تقليل الطلب عليها في نفس الوقت باتباع إجراءات ذات فعالية عالية ومؤثرة.

وتشتمل الاتفاقية على برنامج تفصيلي لمراحل العمل واليات والأنشطة المقترحة لتحقيق النتائج المرجوة وتحديد الجهات المسؤولة واليات المراقبة والتقييم مع وضع خطة شاملة لإنجاز المشروع في مدة ثلاث سنوات وبكلفة مالية إجمالية تتجاوز نصف مليون دولار أمريكي.

وستقوم وزارة الداخلية

الوطنية لمكافحتها والوقاية منها، وجرى بعد ذلك عرض ومناقشة اتفاقية دعم برنامج مكافحة المخدرات المتعددة القطاعات بين حكومة مملكة البحرين ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي تمهيداً للتوقيع عليها من قبل وزير الداخلية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات نيابة عن حكومة مملكة البحرين بحضور القائم بأعمال مكتب الأمم المتحدة في البحرين السيد أحمد الشريف وأعضاء اللجنة الوطنية.

وتهدف الاتفاقية إلى تطوير برنامج شامل ومستديم لمكافحة المخدرات ومواجهة الاتجار غير المشروع للمخدرات والحد من تعاطيها من خلال تنفيذ الخطة

عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات المشكّلة بقرار من صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء برئاسة وزير الداخلية وعضوية وزير التربية والتعليم ووزير العدل ورئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة ورئيس الجمارك والموائى والمناطق الحرة ووكيل وزارة الصحة والمدير العام لديوان وزارة الداخلية اجتماعها الأول بديوان وزارة الداخلية، حيث رحب الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية بأعضاء اللجنة متمنياً لهم التوفيق والسداد لإنجاز المهام المنوطة باللجنة من التصدي لمشكلة المخدرات وتنفيذ الخطة

تجري تقييماً تفصيلياً كل ثلاثة شهور «وطنية المخدرات» تبحث تنفيذ خطتها للمكافحة

عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمشكلة بقرار من صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء برئاسة وزير الداخلية وعضوية وزير التربية والتعليم ووزير العدل ورئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة ورئيس الجمارك والموائى والمناطق الحرة ووكيل وزارة الصحة والمدير العام لديوان وزارة الداخلية اجتماعها الأول لديوان وزارة الداخلية. وفي بداية الاجتماع رحب



الفريق الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزير الداخلية بأعضاء اللجنة متمنياً لهم التوفيق والسداد لإنجاز المهام المنوطة باللجنة من التصدي لمشكلة المخدرات، وتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات، ومناقشة اتفاقية دعم برنامج مكافحة المخدرات المتعددة القطاعات بين حكومة مملكة البحرين ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي، تمهيداً للتوقيع عليها من قبل وزير الداخلية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات نيابة عن حكومة مملكة البحرين بحضور القائم بأعمال مكتب الأمم المتحدة في البحرين أحمد الشريف ومسؤولة البرامج في المكتب الشيخة حصة بن خليفة بن أحمد آل خليفة وأعضاء اللجنة الوطنية. وقالت إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية «إن الاتفاقية تهدف إلى تطوير برنامج شامل ومستديم لمكافحة المخدرات ومواجهة الاتجار غير المشروع للمخدرات، والحد من تعاطيها من خلال تنفيذ الخطة الوطنية الإستراتيجية التي تتولى اللجنة الوزارية الإشراف عليها بهدف تخفيض الكميات المعروضة من المخدرات، والعمل على تقليل الطلب عليها في الوقت نفسه باتباع إجراءات ذات فعالية عالية ومؤثرة». مشيرة إلى أن الاتفاقية تشتمل على برنامج تفصيلي لمراحل العمل وآلياته والأنشطة المقترحة لتحقيق النتائج المرجوة، وتحديد الجهات المسؤولة وآليات المراقبة والتقييم، مع وضع خطة شاملة لإنجاز المشروع في مدة ثلاث سنوات، وبكلفة مالية إجمالية تتجاوز نصف مليون دولار أمريكي. وأكدت إدارة الإعلام الأمني أن وزارة الداخلية ستقوم بتنفيذ المشروع وفق المنهج المتبع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الاستعانة بالمنظمة العالمية لمكافحة المخدرات فيما يتعلق بخطوات التقييم، وفي إطار التعاون والتنسيق تتولى الوزارات والمؤسسات المشاركة في البرنامج بتنفيذ ما ورد في الخطة في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. وكشفت أن تقييماً تفصيلياً سيتم إعداده كل ثلاثة شهور، لضمان سير العمل في البرنامج وفق الأهداف المرجوة والنتائج المنشودة